

Distr.: General
30 October 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ٦١ من جدول الأعمال
النهوض بالمرأة

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإحالة تقرير الاجتماع الرفيع المستوى حول موضوع "النهوض بالعدل بين الجنسين في ليبريا: آفاق المستقبل" الذي نظمته مبادرة "شركاء من أجل العدل بين الجنسين"، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية ووزارة العدل بحكومة ليبريا يومي ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، في منروفيا (انظر المرفق). وقد عقد الاجتماع تحت رئاسة مشتركة بين ليناسوند، سفيرة شؤون إدارة الصراعات، بوزارة الخارجية السويدية، وأوشارا م. سيوبول، كبيرة المديرين بوزارة العدل والتنمية الدستورية في جنوب أفريقيا.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الحادية والستين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أندريس ليدن



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

تقرير الاجتماع الرفيع المستوى حول موضوع "العدل بين الجنسين في ليبيريا: آفاق المستقبل"

٩-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

ألف - العدل بين الجنسين في ليبيريا

١ - ليبيريا هي أحد البلدان التي تعيش مرحلة الخروج من صراع مدمر دام زهاء ٢٠ سنة. وقد تم في عام ٢٠٠٣ توقيع اتفاق سلام شامل، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أجريت الانتخابات الأولى في المرحلة التالية لانتهاء الصراع. ونُصبت الحكومة الجديدة، بقيادة صاحبة السعادة إلين جونسون سرليف، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل ودستور ليبيريا. وتواجه الحكومة الجديدة مهمة هائلة تتمثل في قيادة مسيرة التقدم نحو تعافي البلاد بعد صراع دام أمدا طويلا.

٢ - وفي الاجتماعات التي تشهد المرحلة التالية لانتهاء الصراع، توجد احتياجات ملحة وكثيرة في مجال إقامة العدل، ومن بينها إحلال العدل بين الجنسين. ولا تُستثنى ليبيريا من ذلك. وثمة إقرار بشكل عام بأن تحول البلاد من حالة الصراع يتيح فرصا فريدة لاعتماد استراتيجيات وسياسات لإعادة توطيد سيادة القانون وتعزيز المساواة بين الجنسين وإقامة العدل بينهما، بالإضافة إلى السعي إلى تحقيق مشاركة المرأة مشاركة مباشرة في هذه العملية.

٣ - وتفيد ليبيريا من هذه الفرصة السانحة. ولقد شاركت المرأة الليبرية مشاركة إيجابية في عملية السلام، وأفضى ذلك إلى إنشاء شبكة نساء حوض نهر مانو للسلام. وشاركت مشاركة إيجابية في عملية الانتخابات، التي أسفرت عن انتخاب أول امرأة لمنصب الرئاسة في أفريقيا. وقد عينت الرئيسة جونسون سرليف نساء مؤهلات ليشغلن مناصب قيادية رئيسية، بما في ذلك تعيين وزيرة للعدل ووزيرة للشؤون الجنسانية والتنمية ووزيرة للمالية. ومن بين المكاسب الأخرى في مجال المساواة بين الجنسين، سن قانون الميراث وقانون جديد لمكافحة الاغتصاب. وقد أحرز تقدم أيضا في مجال تعزيز المؤسسات الوطنية القانونية والقضائية والإصلاحية. بيد أنه، على الرغم من قيام الرئيسة جونسون سرليف بتشكيل حكومة وإنشاء فريق قيادة وطني، ينهضان على أساس متين، فإن قدرات الأشخاص الشاغلين للمناصب دون مستوى نائب الوزير والوزير المساعد، متدنية جدا. ولا تزال المؤسسات والآليات

الحكومية الليبرية المسؤولة عن ضمان توفير الحماية الفعالة لحقوق الإنسان للمواطنين، بما في ذلك مؤسسات الشرطة والهيئة القضائية ونظام العدالة، تتسم بالهشاشة والضعف، ولا تتوفر أصلاً مبانٍ للمحاكم، أو أنها متداعية في العديد من المقاطعات، في الوقت الذي ساهم فيه عدم وجود العناصر الكافية من المحامين المؤهلين الوطنيين في حرمان العديد من المتهمين من التمتع باستيفاء الإجراءات القانونية والمثول أمام محاكم عادلة. وقد قطعت الحكومة الليبرية الجديدة أشواطاً كبيرة خلال الأعوام العشرة الأخيرة، بيد أن الجميع يتفقون على أن مسيرة التحول لا تزال طويلة. وثمة حاجات أساسية عاجلة لا بد من توفيرها للناس، ومن بينها الكهرباء والغذاء والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم وإمكانيات الوصول إلى العدالة، وما شابه ذلك. ولا شك أن التحديات هائلة، ولكن ليبريا تمتلك الإرادة السياسية والالتزام الضروريين للتصدي لهذه التحديات، وبدء مسيرة الانطلاق قدماً نحو المستقبل.

٤ - وفي الخطاب الرئيسي الذي ألقته صاحبة السعادة إلين جونسون سرليف في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن العدل بين الجنسين، أعربت عن تصميمها على تحقيق ما يلي:

تلتزم إدارتي بمنح النساء الليبريات مكانة بارزة في جميع شؤون بلادنا. ونحن نعمل من أجل تمكين المرأة الليبرية في جميع مناحي حياتنا الوطنية. ونعكف حالياً على صياغة قوانين جديدة، زيادة عدد القوانين التي تعزز حقوق المرأة وتتصدى بشكل حاسم للجرائم التي ترتكب ضدها. وسنقوم، دونما خوف من الفشل، بإنفاذ قوانين مكافحة الاغتصاب التي أقرتها الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية في الآونة الأخيرة. وسنعمل على إنشاء النظم القانونية التي تكفل حماية سيادة القانون، وتُطبق على الجميع دونما خوف من إخفاق.

٥ - وقد اختارت مبادرة شركاء من أجل العدل بين الجنسين، تحت رئاسة مشتركة بين السويد وجنوب أفريقيا، في ضوء هذه الخلفية، القيام بمهمتها الرسمية الأولى في ليبريا، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية ووزارة العدل في ليبريا.

باء - مبادرة شركاء من أجل العدل بين الجنسين

٦ - جاء القيام بمبادرة شركاء من أجل العدل بين الجنسين في المجتمعات المتضررة بالصراعات نتيجة مباشرة لعملية استمرت طوال سنوات عديدة شهدت مناقشات، فُتحت آفاقاً رحبة مع النساء اللائي ينتمين إلى مجتمعات ما بعد الصراع، وذلك فيما يخص الاحتياجات والتحديات المتعلقة بالمسيرة نحو تحقيق العدل بين الجنسين في مجتمعاتهن.

٧ - وفي عام ٢٠٠١، قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، استجابة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بتعيين السيدة إلين جونسون سرليف والسيدة إليزابيث رين، خبيرتين مستقلتين، للقيام بتقييم للآثار المترتبة على الصراعات المسلحة على النساء، ودور المرأة في بناء السلام. وعلى امتداد سنة، قامت الخبيرتان المستقلتان بزيارة ١٤ منطقة من المناطق المتضررة جراء الصراعات في سائر أنحاء العالم. وقد أصدرتا تقريراً عن النتائج التي توصلتا إليها، بعنوان تقييم الخبيرتين المستقلتين لأثر الصراعات المسلحة على المرأة، ودور المرأة في بناء السلام (تقدم نساء العالم، ٢٠٠٢، المجلد الأول).

٨ - وفي عام ٢٠٠٤، وبالإفادة من النتائج والتوصيات التي توصل إليها هذا التقييم، لا سيما في مجال العدالة، قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، بتنظيم مؤتمر عن العدل بين الجنسين في ظروف ما بعد الصراع، كان موضوعه ”السلام بحاجة إلى المرأة، والمرأة بحاجة إلى العدل“، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر، في نيويورك. وقد أتاح هذا المؤتمر الفرصة للنساء اللائي يشغلن مناصب سياسية وقانونية وقضائية رئيسية، وينتمين إلى ما يزيد على اثني عشر بلداً من البلدان المتضررة بالصراعات، بما فيها ليبيريا، للاجتماع مع ممثلين للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وكبار مسؤولي الأمم المتحدة. وقد شارك في المؤتمر أيضاً ممثلون عن منظمات غير حكومية، ومعاهد أكاديمية، ومؤسسات وكيانات خاصة. وتبادل المشاركون وجهات النظر بشأن الكيفية التي تطبق بها أحكام القرار ١٣٢٥، أو التي ينبغي أن تطبق بها، مع التركيز بوجه خاص على الأنشطة ذات الصلة بالعدالة للأطراف الفاعلة الوطنية والدولية، ميدانياً. وقد عُرض تقرير المؤتمر على أعضاء مجلس الأمن، وتم إصداره بوصفه وثيقة من وثائق المجلس (S/2004/862، بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤).

٩ - وإثر مؤتمر عام ٢٠٠٤ عقد الاجتماع الرفيع المستوى عن: ”بناء الشراكة من أجل النهوض بالعدل بين الجنسين في المجتمعات الخارجة من الصراع“، الذي نظّمته وزارة الخارجية السويدية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥ في استوكهولم (A/60/444-S/2005/669)، بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد ركز اجتماع عام ٢٠٠٥ على التوصيات التي انبثقت عن مؤتمر عام ٢٠٠٤، وانصب اهتمامه بشكل خاص على الكيفية التي يمكن بها معالجة وتفعيل احتياجات إقامة العدل بين الجنسين في مثل هذه الأوضاع، في سياق إرساء سيادة القانون وبناء السلام في المرحلة التالية للصراع. وقد عُرض تقرير الاجتماع على أعضاء مجلس الأمن، وتم إصداره بوصفه وثيقة من وثائق المجلس والجمعية العامة (A/60/444-S/2005/669)، بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥).

١٠ - وإدراكا من المشاركين في الاجتماع أن منظومة الأمم المتحدة لا تمتلك وحدها الخبرات أو القدرات الكافية لتقديم كافة أنواع الدعم المطلوبة، أعلن المشاركون في مؤتمر عام ٢٠٠٤ عن الشروع في خطة لمبادرة شراكة من أجل العدالة بين الجنسين. واختتم الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ بالتزام من الدول الأعضاء التي حضرت الاجتماع بدعم جدول أعمال العدل بين الجنسين والدفع قدما بذلك، من خلال مبادرة "شركاء من أجل العدل بين الجنسين" وتم الاتفاق على أن تتولى السويد وجنوب أفريقيا الرئاسة الأولى المشتركة لهذه المبادرة بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والاتحاد الدولي للمساعدة القانونية.

١١ - ويتم من خلال مبادرة شركاء من أجل العدل بين الجنسين الجمع بين القضايا الجنسانية ومساائل العدالة على المستويين الحكومي والتنفيذي كليهما. وتتقاطع خبرة وخبرات وزارة العدل والتطوير الدستوري في جنوب أفريقيا مع دراية وخبرات وزارة الخارجية السويدية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في مجال تطوير الشؤون الجنسانية، ومع خبرات الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية في مجال الحصول على المساعدة القانونية المتعلقة بسيادة القانون في المرحلة التالية لانتهااء الصراع، لتشكيل معا منبرا فعالا للتعاون والدعم. ويتمثل الهدف الرئيسي للشركاء في العمل بوصفهم دعاة عالميين لتطوير مسائل العدل بين الجنسين، ومن ثم دعم وتشجيع و/أو بدء المناقشات والعمليات والأنشطة التي تضع على رأس أولوياتها سيادة القانون ومبادئ المساواة أمام القانون، وإبراز الاحتياجات الخاصة للمرأة عند العمل نحو تحقيق هذه الأهداف.

جيم - لمحة عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن العدل بين الجنسين في ليبيريا

١٢ - تم في إطار الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في مونروفيا الجمع بين موظفين حكوميين رفيعي المستوى من المنطقة، والمناخين، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وأعضاء مبادرة شركاء من أجل العدل بين الجنسين، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارة العدل ووزارة الشؤون الجنسانية والتنمية في ليبيريا. واجتمع المشاركون معا لتدارس سبل معالجة احتياجات العدل بين الجنسين في ليبيريا: الإنجازات، والتحديات، والكيفية التي يمكن بها أخذ احتياجات العدل بين الجنسين في الحسبان عند وضع خطة التنمية الوطنية، وكذلك أخذها في الاعتبار من طرف جميع العناصر الفاعلة الوطنية، بالإضافة إلى العناصر الفاعلة الإقليمية والدولية ذات الصلة.

١٣ - ويفيد هذا التقرير بشكل واسع من آراء الأشخاص ذوي الخبرة التي استُمع إليها في الاجتماع. بيد أن المقرر لم يحاول أن يقوم بصفة مستقلة بالتأكد من صحة البيانات التي أدلى

بها في الاجتماع. والمقرر هو شلي ر. كواست. ويمكن الرجوع إلى نسخة من جدول أعمال الاجتماع الرفيع المستوى وقائمة بالمشاركين في موقع الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية على الشبكة: www.ilac.se.

١٤ - وتشكل جهود ليبيريا في مجال العدل بين الجنسين جزءا من خطة ليبيريا العامة للتعمير والتنمية. وتشرف اللجنة الوطنية للتعمير والتنمية، التي تترأسها الرئيسة، على اللجان الفرعية لكل من الدعامات الرئيسية الأربع ذات الأولوية، وهي: الأمن؛ وإنعاش الاقتصاد؛ والخدمات الأساسية والهياكل الأساسية؛ وسيادة القانون والحكم الرشيد. وتعتبر الشؤون الجنسانية مسألة شاملة تتخلل جميع هذه المجالات. ومفهوم العدل بين الجنسين ليس مفهوما مستقلا، ولكنه يندرج بوضوح تحت دعامة سيادة القانون والحكم الرشيد. وتشمل هذه الدعامة المؤسسات الوطنية القانونية والقضائية والإصلاحية، فضلا عن الإصلاحات التشريعية والدستورية، واللا مركزية، والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان وإصلاح الخدمة المدنية.

١٥ - وفي إطار هذه الدعامة، وافقت وزيرة العدل ووزيرة الشؤون الجنسانية والتنمية على العمل معا، بالتزام مجدد، لوضع خطة عمل استراتيجية لسيادة القانون والحكم الرشيد يتم من خلالها تعميم مراعاة مسائل العدل بين الجنسين، وتشمل الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس. وتكرس الوزيرتان جهودهما لمواصلة التعاون من أجل ضمان تأخر أوثق بين وزارتيهما والبرامج التكميلية التي تدعم خطة العمل الاستراتيجية.

١٦ - وفضلا عن ذلك، من المهم بشكل أساسي إيجاد آلية فعالة لتحديد جميع مشاريع وبرامج تطوير قطاع العدالة في ليبيريا والمواءمة بينها. بما في ذلك تلك التي تركز على العدل بين الجنسين؛ - وذلك على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن للإصلاحات والبرامج المرحلية أن تقدم حلا على المدى القصير، ولكنها غالبا ما تكون ذات تأثير سيء على إحراز تقدم في المدى الطويل، بل قد تتعارض مع أغراض الخطة الوطنية. ويمكن من خلال الصياغة المتأنية، التي تشمل جميع العناصر الفاعلة الوطنية، لخطة استراتيجية للعدالة أن يتم بشكل فعال تحديد الأهداف الإنمائية على المدى القصير أو المدين الطويل والمتوسط، وأن يتم إرساء أسس لخطة عمل لتحقيق هذه الأهداف. واتفق الوزراء والمناخون الحاضرون على أن أي خطة عمل من هذا النوع يجب أن تشكل جزءا من استراتيجية وطنية ذات أسس صلبة لتنمية القطاع القضائي. وفضلا عن ذلك، فإن من المسائل ذات الأهمية الحاسمة للتنفيذ الفعال لخطة استراتيجية توفر الالتزام لدى العناصر الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية بدعم هذه الخطة والعمل داخل نطاقها. وطلبت وزيرة الشؤون الجنسانية والتنمية ووزيرة العدل إبقاءهما على إطلاع على جميع المشاريع القائمة، والمخطط لإقامتها، لتنفيذ الإجراءات المطلوبة في

بحالي تطوير العدالة وإقامة العدل بين الجنسين. ومن الأهمية بمكان أن تكون العملية الإنمائية ذات طبيعة استراتيجية وكلية.

١٧ - وقد أجريت عمليات تقييم ودراسات عديدة للاحتياجات المتعلقة بالمسائل الجنسانية في ليبيريا على امتداد السنوات الثلاث الماضية، بيد أن تنفيذ المشاريع كان ضئيلاً. وتوجد الآن إدارة جديدة في ليبيريا وطموحات وطنية كبيرة. وقد حان الوقت للشروع في عملية التنفيذ لتلبية هذه الاحتياجات. ومن الضروري القيام بمشاريع بعيدة الأثر، وتحقيق مكاسب سريعة لتأكيد مصداقية الحكومة الجديدة - وقد تحققت بالفعل مكاسب عديدة - بيد أنه لا توجد حلول سريعة. وعلى العناصر الفاعلة الوطنية الإقليمية والوطنية أن تدرك جميعها أن هذه العملية هي عملية طويلة الأمد. وإذا ما أريد لليبيريا أن تمضي قدماً، لا بد من وجود التزام طويل الأمد بالعملية الإنمائية.

١٨ - ويركز الاجتماع الرفيع المستوى بشأن العدل بين الجنسين، والتقرير الصادر عنه، بصفة أساسية على المسائل التي تعالج العدل بين الجنسين، غير أن تناولها يتم في إطار النطاق الأوسع لقطاع العدل. ويقوم تنفيذ البرامج والمشاريع المقترحة على افتراض التطوير المتزامن الشامل للدعامات الأربع جميعها. ويتم تصنيف الاحتياجات ذات الأولوية معاً داخل نفس المجموعات المواضيعية، متى كان ذلك مناسباً، على غرار ما جاء في مؤتمر العدل بين الجنسين لعام ٢٠٠٤ والاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥. وتدرج الاحتياجات ذات الأولوية والبرامج القائمة والمساعدة المطلوبة بالنسبة لكل مجموعة.

جيم - الاحتياجات ذات الأولوية والمساعدات اللازمة

أولا - إصلاح القوانين والديساتير الوطنية (بما في ذلك الأنظمة القانونية العرفية/التقليدية) للتصدي للممارسات التمييزية والثغرات والنهوض بحماية حقوق المرأة وفقاً للقانون الدولي

١٩ - ثمة حاجة إلى استعراض دقيق لقوانين ليبيريا من حيث توافقها مع الدستور والصكوك الدولية المصدق عليها كذلك مع القوانين الدولية. ويجب تحديد الثغرات والممارسات التمييزية لكي تتم معالجة هذه القضايا ما إن تبدأ لجنة إصلاح القانون أعمالها. وبما أن لجنة جنوب أفريقيا لمراجعة القوانين التي أنشئت سنة ١٩٧٣ مؤسسة نشطة ومحترمة جداً، فقد اقترح أن تستعرض ليبيريا أنشطة وأفضل ممارسات هذه اللجنة وغيرها من اللجان لمعرفة إمكانية تطبيقها في ليبيريا.

٢٠ - وهناك التزامات تترتب عن التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية وقد تم إيضاح موقف الحكومة الليبرية الجديدة الجدي من هذه المسؤوليات. فقد انضمت ليريا إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة ١٩٨٤، لكنها لم تقدم أبدا التقرير الأولي أو التقارير الدورية التي تليه. كما أنها طرف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وصدقت على بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا سنة ٢٠٠٥.

البرامج: زار وفد من خبراء اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليريا في حزيران/يونيه للعمل مع الوزراء وغيرهم فيما يتعلق بمتطلبات اللجنة المتعلقة بالإبلاغ.

المساعدة اللازمة: ثمة حاجة لمساعدة تقنية من أجل الامتثال لمتطلبات الإبلاغ وحفظ السجلات المتصلة بالصكوك الدولية.

٢١ - وثمة حاجة ملحة إلى استعراض متعمق لقوانين المناطق الداخلية للتحقق من توافقها مع الدستور الليبري والمعايير الدولية والالتزامات المترتبة على المعاهدة. وبالرغم من أن وزيرة العدل تُجَلِّد أعراف الشعب الليبري، فإنها لا تستطيع التغاضي عن الأعراف التي تنتهك القانون الأساسي أو دستور ليريا. فقوانين المناطق الداخلية يجري إعمالها عادة في المحاكم التقليدية وتقع تحت مسؤولية وزارة الداخلية، وليس وزارة العدل. وللعديد من هذه القوانين أثر سلبي على حقوق المرأة. وعلاوة على ذلك، يتولى الأطفال الجنود السابقون حاليا أدوارا قيادية في نظام العدالة التقليدي؛ وهؤلاء الرجال لم يتلقوا تدريبا يُذكر وكثيرا ما يكونون جاهلين بالقوانين. وثمة قلق من أنه إذا وضع هؤلاء الجنود السابقون غير المدربين في مواقع السلطة، فلن يكون هناك عدل، ناهيك عن العدل بين الجنسين.

المساعدة اللازمة: ثمة حاجة إلى مساعدة تقنية في مراجعة وتحليل النظام التقليدي للقوانين والأعراف والممارسات داخل الثقافة الليبرية للالتزام بالدستور الليبري والمعايير الدولية والالتزامات المترتبة على معاهدات.

البرامج: لمنظمة أو كسفام برنامج للعمل مع منظمة غير حكومية محلية لإطلاع القادة التقليديين على القضايا الجنسانية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢٢ - ويجب إشراك الجمهور في عملية إصلاح القانون. وثمة حاجة متواصلة للتربية المدنية من أجل توعية الجمهور وإطلاعه على القوانين الليبرية والالتزامات والمعايير الدولية وما إلى ذلك، وكيفية تأثيرها على حياته اليومية. وقد تم مؤخرا اعتماد قانونين جديدين يتعلقان

بالميراث والاعتصاب، لكن لا يكاد يوجد أشخاص خارج العاصمة يعرفون مضمون هذه القوانين أو كيف يمكنها التأثير على حياتهم.

البرامج: تقوم المنظمات الإنسانية، ومنها رابطة محاميات ليبيريا، بالدعوة لبرنامج لنشر القوانين والمساعدتين القانونيين في المقاطعات.

المساعدة اللازمة: ثمة حاجة إلى الشركاء المانحين للنهوض بهذا البرنامج بتقديم الموارد وبناء القدرات لفائدة المنظمات المحلية غير الحكومية والنساء في المقاطعات.

ثانياً - إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد النساء وإيجاد بيئة تقوم على المساواة والمصالحة والتسامح: إنشاء آليات للعدالة والعدالة في المرحلة الانتقالية، تكون أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية، وتقديم التعويضات وخدمات إعادة التأهيل للضحايا

٢٣ - ارتكبت جرائم حرب جسيمة وجرائم ضد الإنسانية، من بينها الاعتصاب المنهجي وغيره من أشكال العنف الجنسي، خلال الصراع في ليبيريا. وقد تضررت آلاف النساء والفتيات. وأنشئت لجنة للحقيقة والمصالحة في شباط/فبراير ٢٠٠٦ وبدأت عملها في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد كان للجنة الحقيقة والمصالحة هدف عام هو تشجيع السلام والأمن والوحدة والمصالحة على الصعيد الوطني. وكان أول نشاط تنفيذي للجنة هو تعيين ونشر مدوني الإفادات في كل مقاطعات البلد. وقد شمل تدريبهم عنصراً يتعلق بالقضايا والمنظورات الجنسانية. وسيلزم مزيد من التدريب والمساعدات التقنية لكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة في آلية العدالة الانتقالية هذه. وتظل شراكة المنظمات النسائية ومجموعات القاعدة الشعبية أمراً لا بد منه.

المساعدة اللازمة: ثمة حاجة إلى شركاء مانحين للنهوض بلجنة الحقيقة والمصالحة من خلال تقديم الموارد وبرامج بناء القدرات

٢٤ - ولا يزال الاعتصاب والعنف القائم على نوع الجنس من المشاكل الكبيرة في ليبيريا. فحالات اغتصاب النساء والفتيات وحتى الأطفال في تزايد، لكن قلة قليلة تمت فيها محاكمات. وهناك العديد من العوامل التي تساهم في مفاقمة المشكل، منها ندرة المدعين العام، ونقص ضباط الشرطة وعدم احترام الناس لهم؛ وغياب برامج دعم الضحايا؛ وانعدام الإجراءات الفعالة لرفع الشكاوى؛ والمشاكل التي تواجه إدارة المحاكم وبرمجة القضايا في المحاكم.

المساعدة اللازمة: دعم حملة طويلة المدى وواسعة الانتشار، تضم الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والكنائس والمدارس والقيادات المجتمعية والآباء والأبناء والإخوان، لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم ضد المرأة وإيجاد بيئة تقوم على المساواة والتسامح.

وثمة حاجة إلى دعم الماخن لـ "وحدات حماية المرأة والطفل" في مراكز قوات الشرطة الوطنية الليبرية ومواصلة زيادة عددها لتشمل المقاطعات.

وثمة حاجة إلى المساعدات التقنية لإنشاء الشرطة وتدريبها على نظام تلقي الشكاوى.

البرامج: تعمل وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية على وضع خطة وطنية للعنف القائم على نوع الجنس.

وخططت رابطة المحامين الأمريكية لمشروع إنشاء مراكز لدعم ضحايا العنف القائم على نوع الجنس.

وتتطلع شركة المحيط الهادئ للأعمال الهندسية والمعمارية ببرنامج لتعزيز إجراءات إدارة المحاكم.

وتتطلع شركة المحيط الهادئ للأعمال الهندسية والمعمارية ببرنامج لتدريب محوري محاضر المحاكم. وللاتحاد الدولي للمساعدة القانونية برنامج تكميلي لتدريب مزيد من محوري محاضر المحاكم، من بينهم عدد من النساء.

وللاتحاد الدولي للمساعدة القانونية برنامج لتدريب المدعين العامين في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك القضايا الجنسانية.

٢٥ - وفي سنة ٢٠٠٥، تم اعتماد قانون جديد بشأن الاغتصاب، يوسع التعريف التقليدي للاغتصاب ليشمل انتهاكات جنسية أخرى لم يكن معترفا بها سابقا. وينص القانون الجديد على تدابير مشددة تتعلق بالاغتصاب الجماعي يجعله جريمة من الدرجة الأولى لا يجوز فيها الإفراج بكفالة. وفي سنة ٢٠٠٣، اعتمد قانون تنظيم نقل الأملاك وإنشاء حقوق الميراث للزوجات في الزيجات القانونية والعرفية على السواء. يحظر القانون المهر الإجمالي للعروس ويمنع إخضاع الزوجة للعمل القسري ويعتبر الزواج دون تراض أو الزواج القسري غير قانوني. ويمكن للنساء المتزوجات بموجب القانون المدني حاليا أن يرثن الأراضي والأملاك. وثمة حاجة إلى النشر المكثف للمعلومات والحقوق المتضمنة في هذه القوانين. كما ينبغي أن تكون برامج التدريب الرامية لتوعية المشاركين بمضمون القوانين وإنفاذها الفعال واسعة الانتشار وأن تشمل ليس النساء فحسب، وإنما أيضا القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع والمحامين الخواص والشرطة وطلبة القانون وغيرهم.

المساعدة اللازمة: بناء قدرات المنظمات المحلية غير الحكومية من خلال برامج لتدريب المدربين وتوفير الموارد لنشر المعلومات الواردة في هذه القوانين.

٢٦ - هناك كم ضخم من الأعمال المتأخرة في المحاكم. ويتمثل أحد المقترحات المتعلقة بالتعامل مع هذه الأعمال المتأخرة والأعداد المتزايدة لقضايا الاغتصاب في إنشاء نظام محاكم "المسار السريع" لقضايا الاغتصاب والعنف القائم على نوع الجنس. وفي سنة ٢٠٠٣، أنشأت جنوب أفريقيا التي يشيع عنها أن بها إحدى أعلى نسب حوادث الاغتصاب في العالم، محاكم مخصصة للاغتصاب بقضاة ومدعين عامين ومدربين تدريبا خاصا، وتسجل هذه المحاكم حاليا عددا من الإدانات أكبر مما تسجله من المحاكم العادية. وذهبت المناقشات إلى أنه قد يكون من المفيد لليبريا التنسيق مع جنوب أفريقيا وغيرها فيما يتعلق بالمحاكم المخصصة للاغتصاب لتحديد ما إذا كان ممكنا أن تكون جزءا من الحل في ليبريا.

ثالثا - إعادة تأهيل وإصلاح الهياكل الأساسية والمؤسسات والإجراءات القضائية (بما فيها التزويد بالموظفين وشروط الخدمة) لتعزيز إشراك النساء في العدالة ووصولهن إليها

٢٧ - ثمة حاجة واضحة إلى زيادة الإلمام بالقانون في أنحاء ليبريا؛ وهذا واضح على نحو خاص في المقاطعات. ويمكن استخدام برنامج للمساعدتين القانونيتين أو شبه القانونيتين في نشر المعلومات المتعلقة بالحقوق والقوانين وكيفية الانتصاف من مظلمة ما ومتى يمكن الحصول على المساعدة القانونية وما إلى ذلك. وهناك شبكات للنساء في المقاطعات النائية مندجيات جيدا في مجتمعاتها المحلية ويمكن تدريبهن كمساعدات قانونيات/شبه قانونيات. وقد ناقشت كل من جنوب أفريقيا وكينيا نجاح برامج تقديم المشورة شبه القانونية في بلديهما؛ ويمكن للمكاتب شبه القانونية أن تساعد المواطنين على فهم حقوقهم وكيفية الحصول عليها. ولا يعرف العديد من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية حقوقهم ويتصورون أن الحكومة للنخبة فقط. ويمكن استعراض برامج المساعدة القانونية وشبه القانونية في جنوب أفريقيا وكينيا وغيرهما من البلدان في المنطقة الأفريقية من أجل استخلاص أفضل الممارسات وإمكانية تطبيقها في ليبريا.

المساعدة اللازمة: ثمة حاجة إلى الشركاء المانحين للنهوض بهذا البرنامج من خلال تقديم الموارد وبناء قدرات النساء في المقاطعات.

البرامج: تقوم المنظمات النسائية، ومنها رابطة محاميات ليبريا، بالدعوة لبرنامج لنشر القوانين والمساعدتين القانونيتين في المقاطعات.

٢٨ - وحل النزاعات البديل يشكل بديلا آخر للنظام القضائي الرسمي، ولا سيما في المناطق الريفية. وبعض النزاعات، من قبيل النزاعات المتعلقة بالأراضي أو التجارة أو بين القبائل، يمكن أن تكون ملائمة على نحو خاص للوساطة والتحكيم. ويجب أن ترافق إنشاء قنوات بديلة لحل النزاعات برامج تثقف الناس وتقدم لهم معلومات عن استخدام مثل هذه الآليات. ولجنوب أفريقيا شبكة ناجحة جدا من "مراكز العدالة التصالحية" في جميع المراكز الحضرية والعديد من المجتمعات المحلية الريفية تساعد على حل النزاعات خارج نظام المحاكم. وتبني دراسة هذه المراكز وغيرها من آليات الحل البديل للنزاعات وتحليلها من أجل استقاء أفضل الممارسات وإمكانية التطبيق في ليبيريا.

رابعاً - زيادة فرص العمالة والتدريب المتخصص للقاضيات والمدعيات العامات والمحاميات (بمن فيهن محاميات الدفاع) وتوفير التعليم القانوني والمساعدة القانونية للمواطنات

٢٩ - بصفة عامة تشكو ليبيريا من نقص في عدد القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع والمحامين الخواص المدربين، نساء ورجالا على السواء. فأغلب من هم مدربون من هؤلاء يعملون لحساب بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أو المنظمات الدولية غير الحكومية، وهو ما يترك حوالي ١٠٠ محام فقط ليقدموا الخدمات لما يقارب مليوني ليبيري. وثمة حاجة ملحة للتصدي لندرة الخبرة الموجودة، من أجل التنمية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

المساعدة اللازمة: ثمة حاجة إلى أن يساعد الشركاء المانحون على توفير مدعين عامين ومحامي دفاع إضافيين لتجهيز الأعمال المتأخرة الموجودة وعدد القضايا المتزايد.

البرامج: وفرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مدعين عامين إضافيين لوزارة العدل لفترة محددة. وتضطلع شركة المحيط الهادئ للأعمال الهندسية والمعمارية ببرنامج توجيهي للمدعين العامين من أجل تعزيز القدرات.

٣٠ - وفيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الطويلة المدى، ثمة حاجة إلى تعزيز تعليم القانون. ويشمل هذا دعم كلية الحقوق لكي يجري تعليم الطلبة وإعدادهم بالشكل اللازم ليصبحوا أعضاء أكفاء ومساهمين في المجتمع الليبيري، بما في ذلك مراجعة المناهج الدراسية ودعم الكلية بأساتذة ذوي خبرة وتوسيع المكتبة وزيادة الموارد القانونية وتقديم منح كاملة للطلبة المؤهلين، بمن فيهم الفتيات، بناء على الالتزام بممارسة المهنة في المناطق النائية، وما إلى ذلك. وإضافة إلى ذلك، أُشير إلى أنه بالإمكان إدماج القضايا المتعلقة بالعدل بين الجنسين في

المناهج الدراسية للجامعات وأن تصبح جزءا من برامج تدريب المدرسين للتوعية بالعدل بين الجنسين في أوساط هيئة التدريس والطلاب من خلال التعاون مع اتحاد الجامعات الليبرية. البرامج: تعزز رابطة المحامين الأمريكية إنشاء مركز للمساعدة القانونية للطلاب مرتبط بكلية آرثر غرايمز للقانون.

٣١ - وهناك نقص في كتب القانون في ليبيريا. فالعديد من القضاة والمدعين العامين والمحامين يمارسون دون الاستفادة من كتب القانون. ويرتاد أغلب طلبة القانون كلية الحقوق دون الاستفادة من كتب القانون. وليس للعديد من الوزارات إمكانية للوصول إلى نصوص قوانين ليبيريا ومن المشكوك فيه ما إذا كان لأي كان في المقاطعات النائية إمكانية للوصول إلى نصوص قوانين ليبيريا. وبالرغم من أن مجموعات عدة من الكتب يجري طبعها ثم إرسالها إلى منروfia، فإن هذا لا يشكل حلا ولا يزيد التصور الذي مفاده أن القوانين للنخبة فقط إلا عمقا. وإضافة إلى المجموعة المحدودة من كتب القانون، تحتاج حكومة ليبيريا إلى المساعدات لجعل هذه القوانين متاحة مجانا على الإنترنت وفي شكل أقراص فيديو رقمية.

المساعدة اللازمة: تحتاج حكومة ليبيريا إلى المساعدة التقنية والموارد لجعل القوانين الليبرية متاحة مجانا على الانترنت وفي شكل أقراص فيديو رقمية.

البرامج: تقدم رابطة المحامين الأمريكية وشركة المحيط الهادئ للأعمال الهندسية والمعمارية عدة مجموعات من كتب القانون لكلية الحقوق ووزارة العدل والبرلمان وغيرها.

٣٢ - وإضافة إلى ذلك، ينبغي دراسة أثر الأمم المتحدة وغيرها من المنفذين الدوليين على القدرات الوطنية. فهل تؤدي برامج المساعدات الدولية دونما قصد إلى استنزاف القدرات الوطنية بتوظيفها للمتخصصين الليبريين بعيدا عن الحكومة والمنظمات الوطنية وإعطائهم أجورا أكبر مما تستطيع الميزانية الوطنية توفيره؟

خامسا - التعاون والتنسيق فيما بين الشركاء الإقليميين والدوليين

٣٣ - أتاح المؤتمر تبادلا قيما للمعلومات بشأن تحديات وإنجازات العدل بين الجنسين التي واجهها جيران ليبيريا والبلدان ذات التاريخ الحديث المماثل: سيراليون وكوت ديفوار وجنوب السودان. وأعرب المشاركون عن رغبتهم في مواصلة هذا الحوار وإنشاء قناة مفتوحة من أجل عملية متواصلة للتعاون وتبادل المعلومات في أنحاء المنطقة.

٣٤ - وشهدت جنوب أفريقيا العديد من التحديات والعراقيل والنجاحات في تطورها في فترة ما بعد الفصل العنصري، تشبه العديد منها ما تشهده ليبيريا حاليا. فلجنوب أفريقيا تاريخ من التعاون مع جيرانها الأفارقة ولها برامج في سيراليون وجنوب السودان وزامبيا

وكينيا وتزانيا. وللسويد أيضا تاريخ لتقديم الدعم للعديد من البلدان في مجالي التنمية الجنسانية وبرامج مكافحة العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك في جنوب أفريقيا. وجنوب أفريقيا والسويد ملتزمتان بقوة، بشكل فردي وبوصفهما رئيسي مبادرة شركاء العدل بين الجنسين، بمواصلة عملية التعاون التي بدأت في منروfia. والاتحاد الدولي للمساعدة القانونية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ملتزمان بتوسيع برامجهما دعما للخطط الوطنية الليبرية لتحقيق العدل بين الجنسين في ليبيريا.

٣٥ - وقبل ست سنوات، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يؤكد على أهمية تعميم العدل بين الجنسين والمساواة بين الجنسين في عمليات إلقاء نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام. وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، كانت الليبريات منخرطات بشكل نشط في عملية السلام وكن جزءا من الجهود التي أدت إلى اتفاق السلام الشامل لسنة ٢٠٠٣. وفي سنة ٢٠٠٥، كانت نساء ليبيريا منخرطات بشكل نشط في العملية الانتخابية وكانت جهودهن هي التي أدت إلى حد كبير إلى انتخاب أول رئيسة في أفريقيا. ونساء ليبيريا منخرطات حاليا بشكل نشط في الحكم، حيث هناك رئيسة ونساء في مناصب وزارية رئيسية. ويسلط هذا التقرير الضوء على الاحتياجات ذات الأولوية والمساعدات اللازمة التي تمهد الطريق الطويل نحو تحقيق العدل بين الجنسين والمساواة للنساء والرجال والأطفال في ليبيريا.

دال - نتائج الاجتماع الأولية

٣٦ - تناقش جنوب أفريقيا ووزيري العدل والشؤون الجنسانية والتنمية زيارة مقترحة لوفد ليبري إلى جنوب أفريقيا لزيارة عدة مؤسسات ولجان ومراكز في جنوب أفريقيا.

٣٧ - ولفت الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية انتباه بعض المانحين إلى الحاجة إلى برنامج لتوفير الموارد والتدريب لبناء قدرات المساعدين القانونيين/شبه القانونيين في المقاطعات، وحظي ذلك بالترحيب.

٣٨ - وستضيف رابطة المحامين الأمريكية حلقة دراسية تدريبية في منروfia عن العنف القائم على نوع الجنس.